

الغلاف

جورج شاهين

"الدولية للمعلومات" أعدت لـ "الامن العام" جداول خاصة الحد الأدنى للأجور الأدنى في لأحة الدول هل اختفت الطبقة الوسطى بارتفاع نسبة الفقراء؟

فرضت التطورات التي نتجت من الازمة الاقتصادية والنقدية التي تلاقت مع مجموعة اخرى من الازمات التي يعانيها اللبنانيون في ظل جائحة كورونا ونكبة مرفأ بيروت، قراءة جديدة لطريقة عيش اللبنانيين، بدءا مما آل اليه مستوى المعيشة على خلفية ما اصاب الليرة من تراجع في قيمتها الشرائية

في قراءة لمجمل هذه التطورات وانعكاساتها على حياة اللبنانيين، أعدت شركة "الدولية للمعلومات" مجموعة من الجداول الخاصة بـ"الامن العام"، تناولت فيها ما بلغته نسبة الفقر في لبنان الى ما نحن عليه اليوم، عدا عن جداول خاصة بتطور الحد الأدنى للأجور في لبنان بالنسبة الى الدولار الأميركي (عند حدود بلوغه 10 الاف ليرة لبنانية) والتضخم، وكذلك بالنسبة الى ارتفاع الاسعار وسلسلة رتب ورواتب الموظفين في القطاعات العامة المدنية والعسكرية والامنية والقضائية ومخصصات الرؤساء والوزراء والنواب.

استندت الدراسة العلمية التي أعدتها "الدولية للمعلومات" الى ان عدد اللبنانيين 5.520 ملايين نسمة، يقيم منهم في لبنان 4 ملايين و300 الف نسمة ومليون و220 الفا في الخارج. استنادا الى الاحصاء الذي تناول نسبة التراجع في مستوى حياة اللبنانيين تبدل بطريقة مطردة في السنوات العشر الاخيرة بفعل أكثر من سبب داخلي وخارجي. فالازمة السورية التي عبرت في الامس سنتها العاشرة وما رافقها من صولات وجولات،

اذا كانت الدراسة قد دخلت عند تصنيف اللبنانيين في الارقام، فان هناك 2.365 مليون فقير من بينهم 1.075 مليون لبناني تحت خط الفقر. اي ان دخل الفرد منهم لا يزيد عن 8000 ليرة يوميا وهو الدخل الذي لا يوفر الغذاء الكافي والصحي السليم. علما ان هؤلاء الفقراء الذين يبلغ عددهم حوالي 1.075 مليون يشكلون نحو 220 الف اسرة.

على مستوى توزيع الفقراء على المحافظات اللبنانية، يمكن الاشارة الى النسب الآتية: الشمال وعاكرا 43%، البقاع 30%، جبل لبنان 15%، الجنوب 10%، بيروت 2%. كما سجلت الدراسة ارتفاعا مطردا في نسب المؤشرات المالية الذي بلغ ارقاما تصاعدية وقياسية في العامين الماضيين. وقد قدمت صورة سلبية من خلال ارتفاع مؤشر ارتفاع الاسعار في العام 2020 بنسبة 145% عن العام 2019، وسجل معدل التضخم عن العام 2020 ارتفاعا بنسبة 85%. كما بلغت نسبة البطالة 35% من حجم القوى العاملة اي 450 الف عاطل عن العمل (المقصود بالعاطل عن العمل هو كل من بلغ من العمر 16 سنة وما فوق وحتى عمر 64 سنة لا يدرس ولا يعمل).

بداية يجب الاعتراف بأن الازمة المعيشية والاقتصادية التي تعيشها البلاد لم تصل الى المستوى الذي وصلت اليه في الاشهر القليلة الماضية. فما حصل كان نتاج سياسات على مدى سنوات لم تثمر ضمانا لمكتسبات اللبنانيين. وما تحقق من امن واستقرار، ومعهما ما عاشته البلاد من ازدهار اقتصادي ونقدي على الرغم من الحديث الجامع بأنه كان مصطنعا بفعل قرار سياسي وحكومي اتخذ بتثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية، قياسا باسعار صرف الدولار والعملات الاجنبية الاخرى ايا كانت الكلفة الاقتصادية ضمانا لاستقرار اجتماعي لم يدم.

هذا الامر بدأ يتراجع بفعل التطورات المأساوية الاخيرة التي عاشها لبنان والمنطقة وتدهور الوضع الاقتصادي والنقدي، عدا عما عكسته جائحة كورونا التي زادت من الام اللبنانيين الذين عاشوا في الرابع من آب الماضي نكبة بيروت الناجمة عن تفجير العنبر رقم 12 في مرفأ بيروت، وما خلفه من ضحايا ومصائب واضرار بمليارات الدولارات، في زمن شحت فيه العملات الاجنبية الى درجة ندرتها.

اللبنانيون المقيمون في لبنان يتوزعون طبقيا على النحو التالي:		
الطبقة	العام 2010	العام 2020
اثرىاء واغنياء	5%	5%
الطبقة الوسطى	70%	40%
الطبقة فوق خط الفقر	15%	30%
الطبقة تحت خط الفقر	10%	25%
المجموع	100%	100%

فالسلة الغذائية لاسرة من 5 افراد كانت كلفتها في حدود 450 الف ليرة، واصبحت اليوم بقيمة مليون و100 الف ليرة. عليه، ما بال من يقترب راتبه من هذه النسبة، اذ كيف يؤمن حاجاته الاخرى من مصاريف السكن والنقل والتعليم والصحة والاتصالات والتربية وغيرها.

على الرغم من ان بعض الاسعار مثل الادوية والمحروقات وغيرها لا تزال مدعومة، فان ارتفاع اسعار العملات الصعبة اذا بقي قائما، سترتفع حتما نسبة العجز لدى هؤلاء بالنسبة عيناها.

لا تتجاهل الدراسة ان هذا الواقع يحول دون التفكير في تصحيح الاجور. فاحتسابه على هذه النسبة يزيد التضخم وهو ما يجعله مستحيلا. فكلفة رواتب الموظفين

والمتقاعدين في القطاع العام بلغت 90% من دخل الدولة. هذا الامر يقود الى استحالة ترجمة ذلك في القطاع الخاص الذي اقل وتعتلت نسبة كبيرة من مؤسساته، وبات اكثر من 80 الف عامل عاطلين عن العمل وخارج هذا القطاع. ركزت الدراسة عند تناولها الحد الأدنى للأجور الذي رفع في العام 2017 الى 675 الف ليرة ولا يزال الى اليوم. اي ما يساوي 67 دولارا (قياسا بسعر صرف الدولار الأميركي بـ10 الاف ليرة). وهو المستوى الذي بلغه في العام 1989 وكان 45 الف ليرة لبنانية، اي 68 دولارا. لكنها هي الأدنى، بعد ان كان الحد الأدنى يساوي منذ العام 2017 وحتى يومنا هذا مبلغ 675000 ليرة، اي ما كان يعادل 450 دولارا اميركيا.

اذا قارنت الدراسة الحد الأدنى للأجور في لبنان قياسا بما هو قائم في العديد من دول العالم، فقد تخلص الى وضع لبنان بين الأدنى في دول العالم، قياسا بالمعلومات التي حددت في بعض الدول على الشكل الآتي: فرنسا: 1796 دولارا، الولايات المتحدة الاميركية: 1395 دولارا، قبرص: 863 دولارا، تركيا: 375 دولارا، ايران: 360 دولارا، الاردن: 311 دولارا، الفيليبين: 237 دولارا، الصين: 162 دولارا، الهند: 148 دولارا، باكستان: 130 دولارا، تونس: 125 دولارا، مصر: 115 دولارا، بنغلادش: 95 دولارا، لبنان: 67 دولارا، افغانستان: 67 دولارا، سري لانكا: 62 دولارا، انغولا: 58 دولارا، اثيوبيا: 26 دولارا، السودان: 12 دولارا.

تطور الحد الأدنى للأجور

السنة	الحد الأدنى للأجور بالليرة اللبنانية	الحد الأدنى للأجور بالدولار الأميركي	الحد الأدنى للأجور بالاسعار الثابتة بالليرة اللبنانية
1964	125	40.5	125
1971	185	57.1	159
1975	310	135	199
1981	800	185.5	168
1-1-1986	2200	121.5	92
1-7-1986	3200	70.3	133
1-10-1988	25000	71	82
1989	45000	68	86
1990	45000	45	51
1995	250000	157	68
1996	300000	194	74
2000	300000	200	64
2009	500000	333	62
2015	500000	333	61
2017	675000	450	60
2020	675000	100	57
2021	675000	67	55



رواتب بعض الموظفين في لبنان مقيمة بالدولار الاميركي والتي تراجعت بنسبة 85%			
الوظيفة	الراتب بالليرة	الراتب بالدولار على سعر 1500 ليرة	الراتب بالدولار على سعر 10 الاف ليرة
الفئة الخامسة الدرجة الاولى (وهي ادنى وظيفة)	950 الف ليرة	633 دولارا	95 دولارا
الفئة الثالثة درجة 22 (وهي الدرجة الاعلى)	4.365 ملايين ليرة	2910 دولارات	436 دولارا
الفئة الاولى الدرجة 22 (وهي الدرجة الاعلى)	9.085 ملايين ليرة	6057 دولارا	908 دولارات
عميد - درجة 11	7.212 ملايين ليرة	4808 دولارات	721 دولارا
ملازم - درجة 1	2.373 مليون ليرة	1582 دولارا	273 دولارا
جندي - درجة 1	1.332 مليون ليرة	888 دولارا	133 دولارا
قاضي درجة 22	9.350 ملايين ليرة	6233 دولارا	935 دولارا
استاذ جامعي درجة 22	8.425 ملايين ليرة	5617 دولارا	842 دولارا
استاذ درجة 1	950 الف ليرة	633 دولارا	95 دولارا
استاذ درجة 52	5.245 ملايين ليرة	3497 دولارا	524 دولارا

مخصصات وتعويضات السلطات العامة (رواتب)			
المنصب	والمخصصات بالليرة	والتعويضات بالدولار	والتعويضات بالدولار
رئيس الجمهورية	12.5 مليون ليرة	8333 دولارا	1250 دولارا
رئيس مجلس النواب	11.825 مليون ليرة	7883 دولارا	1182 دولارا
رئيس مجلس الوزراء	11.825 مليون ليرة	7883 دولارا	1182 دولارا
الوزير	8.625 ملايين ليرة	5750 دولارا	862 دولارا
النائب	11 مليون ليرة (من ضمنها المساعدة الاجتماعية)	7333 دولارا	1100 دولارا